الطمأنينة تحتاجُ إلى الثقة

وضعُ الجيل الناشئ وحالةُ قطاع رعاية الأطفال والشباب

المعارف والتوصيات المركزية لتقرير الأطفال والشباب السابع عشر

bmfsfj.de

الوزارة الاتحادية
لشؤون الأسرة والمسنين
والنساء والشباب

تمهيد

القارئات والقراء الأعزاء،

يعيش في ألمانيا 22 مليون طفل ومراهق وشاب بالغ. وهم يبدأون حياتهم في ظل ظروفٍ مختلفة، ويختلفون في اهتماماتهم واحتياجاتهم، ويسلكون طرقًا متنوعة. إلا أن كلا منهم يتمتع بالحق في تعزيز تطوره، وفي التنشئة ليصبح شخصية مستقلة ومسؤولة وقادرة اجتماعيًا. هذا الحق منصوص عليه في المادة 1 من قانون مساعدة الأطفال والشباب (قانون الشؤون الاجتماعية - المجلد الثامن)، ويُعد أيضًا بمثابة الأساس التوجيهي لي باعتباري وزيرة اتحادية للشباب.

باسم الحكومة الاتحادية، قمت بتكليف لجنة خبراء مستقلة لإعداد تقرير الأطفال والشباب السابع عشر: طلبت من اللجنة وصف حالة الجيل الناشئ وحالة قطاع رعاية الأطفال والشباب، وصياغة توصيات سياسية ومهنية. كانت رغبتي الواضحة أيضًا تتمثل في مساهمة الشباب بشكل كامل في إعداد التقرير. وقد أسعدني كثيرًا استجابة اللجنة لهذا الطلب بدرجة كبيرة من الالتزام – فقد شارك إجمالاً ما يقرب من 5400 شاب بين الخامسة و27 من العمر في الموضوعات المختلفة.

يوضح تقرير الأطفال والشباب السابع عشر ما يلي: إن جيل الشباب الحالي في ألمانيا هو الأكثر تنوعًا على الإطلاق. وهو ينشأ في وقت ديناميكي ومتأزم إلى حدٍ ما، ويتطلب الكثير من الجميع. يواجه الشباب الكثير من التحديات - سواء كان ذلك بسبب أزمة المناخ، أو عواقب الجائحة، أو بسبب فقدان طبيعة السلام المفترضة في أوروبا. المخاوف بشأن المستقبل تقضي على ثقة الأطفال والشباب. فهم بحاجة إلى التوجيه والأمان - وفي الوقت نفسه يملكون فرصًا أقل بكثير للمشاركة في اتخاذ القرارات والإبداع مقارنةً بالبالغين. نادرًا ما كانت رسالة التقرير الأساسية بمثل أهميتها اليوم: «الطمأنينة تحتاجُ إلى الثقة».

تتحمل السياسة والمجتمع وبالأخص قطاع رعاية الأطفال والشباب مسؤولية تمكين جيل الشباب من إلقاء نظرة مطمئنة على الحاضر والمستقبل: إن توفير الظروف الإطارية الجديرة بالثقة مع العروض والخدمات القوية والمرنة هي إحدى مقتضيات الساعة. ويجب أن يكون بإمكان هذا الجيل والأجيال القادمة الثقة في قدرتها على الاعتماد على آفاق التنمية الجيدة. في ظل هذه الخلفية يصيغ التقرير توصيات ومتطلبات قيّمة لتوفير رعاية أطفال وشباب معاصرة.

تم تجميع المعارف والتوصيات المركزية لتقرير الأطفال والشباب السابع عشر في هذا الكتيب المختصر. أتمنى لكم قراءة مشوقة.

مع أطيب التمنيات

Lisa Paus

ليزا باوس، عضو البوندستاغ الألماني
الوزارة الاتحادية لشؤون الأسرة والمسنين والنساء والشباب

المحتوى

الطمأنينة تحتاجُ إلى الثقة: المهمة، والرسالة الرئيسية، والمحتويات المركزية لتقرير الأطفال والشباب السابع عشر 6

الشباب في مجتمع متغير: وضع جيل الشباب في ألمانيا 10

القياس وفقًا للتوقعات الخاصة: التطلعات، والخدمات، والوضع العام لرعاية الأطفال والشباب 20

يمكن أن يتمتع الشباب بالطمأنينة والثقة – إرشاداتٌ توجيهية لرعاية الأطفال والشباب، وتوصياتٌ في مجالات السياسة، والعلوم، والممارسة المهنية 25

مشاركة الشباب في تقرير الأطفال والشباب السابع عشر 37

أعضاء لجنة الخبراء الخاصة بتقرير الأطفال والشباب السابع عشر 39

إعداد تقرير الأطفال والشباب الخاص بالحكومة الاتحادية 41

طلب وتنزيل تقارير الأطفال والشباب 44

الطمأنينة تحتاجُ إلى الثقة: المهمة، والرسالة الرئيسية، والمحتويات المركزية لتقرير الأطفال والشباب السابع عشر

جيل الشباب متنوع، وبالتالي يتأثر بالأزمات الحالية بدرجات متفاوتة.

يعيش في ألمانيا حاليًا حوالي 22 مليون شاب – أطفال ومراهقون وشباب بالغون. وهم ينشئون في ظل ظروفٍ مختلفة، ولديهم اهتماماتٌ واحتياجاتٌ متنوعة، ويسلكون طرقًا مختلفة. يُظهر تقرير الأطفال والشباب السابع عشر مدى تنوع جيل الشباب الحالي.

علاوةً على ذلك، يوضح التقرير مدى التغير - الشائك إلى حدٍ ما - للظروف التي يعيش في ظلها الشباب في ألمانيا اليوم. فهم يواجهون تحدّياتٍ معقدة، ويحتاجون إلى التوجيه والأمان في هذا الوقت الذي يتطلب الكثير من الجميع. بالإضافة إلى ذلك، يملك الأطفال والشباب بشكلٍ عام فرصًا أقل بكثير للمشاركة في اتخاذ القرارات والهيكلة مقارنةً بالبالغين.

يُظهر جيل الشباب في الاستطلاعات الكثيرَ من التفاؤل والرضا بشأن أوضاعهم الحياتية الشخصية، وذلك بالرغم من تعرضهم لتجارب أزمات متنوعة، سواء بسبب تغير المناخ، وجائحة كوفيد 19، أو بسبب فقدان طبيعة السلام المفترضة في أوروبا. والكثير منهم لديه بالفعل «أسبابٌ جيدة» للطمأنينة، على حد تعبير لجنة التقرير. لكن التقرير يُظهر أيضًا أن: النتائج تقتضي رؤيةً مختلفة. أولًا، لأن الثقة في المستقبل تراجعت لدى الشباب بشكلٍ عام. وثانيًا، لأن الأزمات المتعددة لها تأثيرات شديدة الاختلاف على الحياة اليومية، وفرص ورفاهية الشباب.

التكليف بإعداد التقرير

لتحسين الظروف الإطارية للأوضاع المعيشية للشباب وتحسين كفاءة رعاية الأطفال والشباب، تحتاج الحكومة الاتحادية إلى تحليلات هادفة وإلى اقتراحات ذات أساس قوي.

تم إعداد تقرير الأطفال والشباب السابع عشر المنشور في سبتمبر 2024 عن طريق لجنة خبراء مستقلة بطلب من الحكومة الاتحادية. وباعتباره تقريرًا شاملًا، يصف هذا التقرير - كما هو المعتاد مع كل ثالث تقرير للأطفال والشباب - الحالة الراهنة لجيل الشباب في ألمانيا من ناحية، ويحلل من ناحيةٍ أخرى التطلعات، والخدمات، والوضع العام لقطاع رعاية الأطفال والشباب. وإضافةً إلى المهمة المنصوص عليها في المادة 84 من المجلد الثامن لقانون الشؤون الاجتماعية (المعروف اختصارًا بـ SGB VIII)، ركزت الحكومة الاتحادية اهتمامها على موضوعين وهما: التنشئة في مجتمع متنوع، وفي أوقات الأزمات.

وطلبت الحكومةُ الاتحادية من الخبراء كذلك توضيح متطلبات التنمية وصياغة التوصيات السياسية والمهنية - خصوصًا في ضوء تأثيرات التغير الديموغرافي والعلاقات بين الأجيال. وكانت رغبة الحكومة الاتحادية هي إشراك الشباب بشكلٍ كامل في إعداد التقرير.

وقد نفذت اللجنة هذا التكليف. يُقدم تقرير الأطفال والشباب السابع عشر نتائج قيّمة حول وضع جيل الشباب، ويوفر قاعدة واسعة لمزيد من المعالجة للموضوعات العلمية والعملية المختلفة، مدعومًا بالإحالة المتسقة إلى تقارير الأطفال والشباب السابقة وغيرها من التقارير على المستوى الاتحادي. ولكونه شاملًا، يُعد تقرير الأطفال والشباب السابع عشر بمثابة عملٍ مرجعي بخصوص مهام وخدمات قطاع رعاية الأطفال والشباب. كما أنه يقدم في الوقت نفسه مساهمةً قيّمة عند الحديث عن مواصلة التطوير المهني لرعاية الأطفال والشباب، والإجراءات المطلوبة لعمل سياسة معاصرة ومناسبة للأطفال والشباب.

الرسالة الرئيسية: الطمأنينة تحتاج إلى الثقة!

يسلط التقريرُ الضوء على أمرين فيما يخص حاضر ومستقبل الشباب، ومواصلة تطوير رعاية الأطفال والشباب في ألمانيا: أولًا، أنه خصوصًا في الأوقات التي يميل الناس إلى وصفها بأوقات الأزمات، تكون الثقة في بعض الأحيان عملة نادرة لكن لا يمكن الاستغناء عنها. وهذا الأمر ينطبق على وجه الخصوص على ثقة الشباب والعائلات. وبالنظر إلى التحديات والديناميكيات المعقدة، يزداد وضوح أهمية الثقة في تحقيق الاستقرار الاجتماعي الكافي مع الانفتاح على آفاق التنمية الاجتماعية في الوقت نفسه.

ثانيًا، يؤكد التقرير على أن الشباب (وكذلك كبار السن) يحتاجون من أجل بناء الثقة إلى وجود أشخاص ومنظمات ومؤسسات تُظهر أنها جديرة بالثقة، والأهم من ذلك أن تثبت بالفعل أنها جديرة بالثقة. وبهذا المفهوم ترتبط الثقة والطمأنينة بعضها ببعض ارتباطًا وثيقًا. يعتمد الأمر - في الأوقات الصعبة بشكل خاص والتي تتميز بالديناميكيات الاجتماعية وعدم الأمان - على الظروف الإطارية التي تتيح وجود نظرة مطمئنة على الحاضر والمستقبل. ولذا يُطلب من السياسة والمجتمع، وكذلك قطاع رعاية الأطفال والشباب على وجه الخصوص، أن يقدموا للشباب ظروفًا إطارية جديرة بالثقة مع عروض وخدمات قوية ومرنة.

موضوعات التقرير

يصف تقرير الأطفال والشباب الضخم في نسخته السابعة عشر والذي يبلغ مجموع صفحاته 600 صفحة تقريبًا، الظروف الإطارية الاجتماعية الحالية، التي يعيش في ظلها الأطفال والمراهقون والشباب البالغون في ألمانيا. ترتبط هذه الظروف من ناحية بالعمليات الديناميكية العالمية بشكل جزئي، ومن ناحيةٍ أخرى بالتغير وعدم المساواة الاجتماعية في مجتمعنا.

يحدد التقرير على وجه الخصوص عمليات تغير محددة في ألمانيا تتعلق بالتغير المجتمعي والديموغرافية الاجتماعية، وتتعلق أيضًا بسوق العمل مع النقص في العمالة المتخصصة، والتفاوتات المكانية. ويصف التقرير تغيُّر المناخ، وتأثيرات جائحة كوفيد 19، وهجرة اللاجئين، والثقة المهزوزة في السلام في أوروبا، والعالم الرقمي، والعداء المتزايد للديمقراطية، مع مراعاة الأوقات الديناميكية وغير الآمنة على المستوى العالمي.

مع ذلك، يوضح تقرير الأطفال والشباب السابع عشر أن مصطلح «الأزمة» لا يصلح لوصف جميع العمليات المذكورة. ذلك لأنه لا يتم التعامل في كل حالة مع عمليات اجتماعية إشكالية حصرية، ولا يمكن الافتراض أنه قد تم الوصول بالفعل إلى نقاط الذروة أو نقاط التحول لكل تطور معني. وبناءً عليه، تكون اللجنة منفتحة بشكل مبدئي على الازدواجيات، والتطورات الإيجابية المحتملة، والفرص المحددة للشباب.

يتنقَّل التقرير تحت عنوان «شباب اليوم» بين وجهات النظر باستمرار، ويقدم عرضًا لتنشئة الشباب في ظل ما يُعرف بالظروف الإطارية الاجتماعية المذكورة - حيث تُفهم الطفولة والشباب وسن الرشد على أنها مراحل منفصلة من الحياة. تُطبق اللجنة دائمًا معيارين قياسيين وهما: حقوق الحماية والدعم والمشاركة للشباب، والعدالة عند توزيع الموارد وفرص الحياة وفي خيارات المشاركة والإبداع.

من أجل وصف الوضع غير المتكافئ اجتماعيًا للشباب في ألمانيا بشكل منهجي في مجتمع يعيش مرحلة التغير، تعالج اللجنة النواحي التالية: الشباب في مجتمع الهجرة، وفي مجتمع (غير) تشاركي، وفي حالة الفقر، وفي وضع مضغوط ديمقراطيًا. وقد خُصِّصت فصولٌ أخرى للشباب ذوي الاحتياجات

يجب على السياسة والمجتمع وقطاع رعاية الأطفال والشباب على وجه الخصوص توفير الظروف الإطارية الجديرة بالثقة مع العروض والخدمات القوية والمرنة.

الخاصة، والشباب ذوي التنوع الجندري والجنسي، وذوي التنوع الديني والفكري، وفي ألمانيا الشرقية، وكذلك في المدينة والريف، والعلاقة بين الشباب وديناميكيات العنف.

ينتقل التقرير بعد ذلك إلى توضيح ما يميز الشباب في الأوقات الديناميكية وغير الآمنة: بعد وقوع جائحة، ومع هجرة اللاجئين العالمية، وفي أوقات التهديد بالحروب، وفي العالم الرقمي، وفي البيئات التي يؤثر فيها الإعلام، وفي مجتمع آخذ في الشيخوخة، وفي أوقات التغير المناخي.

في ظل هذه الخلفية، يُنظَر إلى قطاع رعاية الأطفال والشباب باعتباره جزءًا من البيئات المعيشية للشباب، وباعتباره «طرفًا فاعلًا لا يمكن الاستغناء عنه في البنية التحتية الاجتماعية للتنشئة» - بأسسه وهياكله ومتخصصيه وموارده وخدماته وعروضه، فضلاً عن الجهات التي يخاطبها. يستعرض التقرير أيضًا مدى وفاء رعاية الأطفال والشباب بهذه القيمة، وما إذا كانت تستغل إمكانياتها في المساهمة بشكل فعال في الحد من العيوب الاجتماعية.

وأخيرًا، تصوغ اللجنةُ الإرشادات التوجيهية التي تميز رعاية الأطفال والشباب الموثوقة والأمينة والجديرة بالثقة من وجهة نظرها، وتذكر توصيات للسياسة، والممارسة المهنية، والعلوم تستند إلى هذه الخطوط الإرشادية.

الشباب في مجتمع متغير: وضع جيل الشباب في ألمانيا

تتميز تنشئة الشباب بالتنوع المتزايد في الأوضاع المعيشية والتوجهات والانتماءات. وفي الوقت ذاته يواجه المجتمع عمليات تغير مختلفة ويعيش أوقاتًا ديناميكية متأزمة إلى حدٍ ما. في هذا السياق يُحدد تقرير الأطفال والشباب السابع عشر محاور تحليلية مختلفة. وسوف تُلخَّص المعارف والتوصيات المختارة فيما يلي.

ترتبط التحيزات والانتماءات الوطنية-العرقية-الثقافية المختلفة بامتيازات ومساوئ شديدة الاختلاف

الشباب في مجتمع الهجرة

يتجنب تقرير الأطفال والشباب السابع عشر إلى حدٍ بعيد الحديث عن «الخلفية المهاجرة» باعتبارها فئة إحصائية، لأن هذا الأمر يشير ضمنًا إلى مجموعة متجانسة من الأشخاص الذين لا ينتمون إلى مجتمع الأغلبية. وبدلًا من ذلك، يشير التقرير إلى أن جميع الأطفال والمراهقين والشباب البالغين يتمتعون بجنسيات وهويات عرقية وانتماءات ثقافية مختلفة - في مجموعات متنوعة ومع مقياس فردي لتحديد الهوية الشخصية.

ترتبط التحيزات والانتماءات الوطنية-العرقية-الثقافية المختلفة بامتيازات ومساوئ شديدة الاختلاف، تصل إلى الازدراء والعداء الصريح. وهذا الأمر يؤثر على الأغلب على الشباب من العائلات ذات الخلفية المهاجرة – وهو ما يشمل حوالي 37 بالمائة من الأطفال والشباب في سن التعليم الإلزامي، و41 بالمائة من الأطفال الأصغر من ست سنوات.

الشباب ذوو التنوع الجندري والجنسي

يكشف تقرير الأطفال والشباب السابع عشر ما يلي: من ناحية، زاد الاعتراف بالتنوع الاجتماعي والجنسي. ومن ناحية أخرى، ارتبطت وجهات النظر التقليدية المؤمنة بالمغايرة الجنسية ببنية مجتمعية، تخلق تحديات وتمييزات خاصة للأشخاص الموجودين خارج هذه المعايير.

الشباب المتحول* أو حر الجنس أو اللا ثنائي، الذين يصفون أنفسهم بأنهم غير مغايرين جنسيًا، لا يزالون يعانون من التمييز في حياتهم اليومية بالرغم من الاعتراف القانوني المتزايد إلى حدٍ ما بهم. وفي الوقت ذاته يمكن ربط عمليات الإفصاح عن الميول المثلية بالتمكين، حيث يطور الشباب حر الجنس القدرة على الصمود، ويصبحون مثقفين سياسيًا، وينخرطون في الحركات الاجتماعية.

بالرغم من الاعتراف المجتمعي والقانوني المتزايد بالتنوع الجنسي والجندري، فلا يزال يعاني الشباب حر الجنس من التمييز في حياتهم اليومية.

الشباب أصحاب الاحتياجات الخاصة

ما يزال الشباب أصحاب الاحتياجات الخاصة يعيشون في ظل مخاطر الفقر المتزايدة، وتجارب العنف المتكررة، والإقصاء الاجتماعي. وفي المعتاد لا تُراعَى احتياجاتهم من حيث الاندماج والدعم الخاص بالشكل الكافي، مما يقلل من فرصهم في تقرير المصير والمشاركة الاجتماعية.

تتسبب العوائق الاجتماعية وآليات الإقصاء على وجه الخصوص في تقليل فرص الشباب أصحاب الاحتياجات الخاصة في تقرير المصير والمشاركة.

تنتقد اللجنة حقيقة أن «الإعاقة» في ألمانيا كانت وما تزال تجد تعاملاً انحيازيًا باعتبارها عجزًا شخصيًا. وترى أنه ينبغي النظر باهتمام أكبر إلى أن العوائق الاجتماعية وآليات الإقصاء على وجه الخصوص هي التي تشكل الإعاقة، وذلك وفقًا لما جاء في اتفاقية حقوق أصحاب الاحتياجات الخاصة الصادرة عن الأمم المتحدة ووفقًا لمنظمة الصحة العالمية.

إن حالة البيانات الرسمية والفهم الأساسي للإعاقة لا يزالان غير كافيين حتى يومنا هذا. وبالنظر إلى الشباب، يظهر بوضوح أن البحث والحوار المجتمعي مع هذه الفئة هو أمر لا يجد اهتمامًا على الأغلب، خصوصًا فيما يتعلق بالتعليم والترفيه والمشاركة الثقافية.

الشباب في ألمانيا الشرقية

يواجه الشباب في ألمانيا الشرقية - بعد مرور أكثر من 30 عامًا على توحيد ألمانيا - ظروفًا غير مواتية إلى حدٍ كبير بالمقارنة مع أقرانهم من الجيل نفسه في غرب البلاد. فأوضاعهم المعيشية، وآفاقهم المستقبلية، ووجهات نظرهم تتأثر بخلفية تجربة (التحول) الخاصة التي تميز ألمانيا الشرقية، وتتأثر أيضًا بالحالة الاقتصادية والاجتماعية الحالية.

ومع ذلك تصف اللجنةُ أيضًا التزام الكثير من الشباب في ألمانيا الشرقية بالتعايش الديمقراطي، والاهتمام المتزايد لجيل الشباب الفخور بنفسه بهذا الجزء من هويتهم. يوصي التقرير بوصف التنشئة في ألمانيا الشرقية بأنها الأقوى من منظور الشباب، ويوصي بتحرير الحوارات التي تتم عن ألمانيا الشرقية وفيها من التحيزات السلبية.

لا تزال الظروف الحياتية والآفاق المستقبلية لجيل الشباب في ألمانيا الشرقية أسوأ إلى حدٍ كبير مقارنةً بالأوضاع في ألمانيا الغربية.

الشباب في المدينة والريف

عند مقارنة البيئات الاجتماعية يظهر أن الشباب يعيشون في ظروف شديدة الاختلاف من الناحية المكانية، بالرغم من أن احتياجاتهم واهتماماتهم متشابهة بصفة عامة. فبينما يشتد الصراع في المدن للوصول إلى المساحات والموارد، تتصف المناطق الريفية عادةً بوجود نقص في البنية التحتية والخدمات.

في حين أن النشأة في المدن تتسم على الأغلب بالمنافسة على المساحة والموارد، فإن الشباب في المناطق الريفية يواجهون عادةً نقصًا في البنية التحتية والخدمات.

مع ذلك، فمن الممكن أن تتفاوت عدم المساواة الاجتماعية داخل المنطقة الواحدة بأكثر مما تشير إليه المقارنة النموذجية بين المدينة والريف. الأمر الذي يُبرز أهمية الوصول إلى سياسة أطفال وشباب مختلفة، تتطرق إلى حقائق الحياة الخاصة والفرص المحددة للشباب في البيئات الاجتماعية الخاصة بهم.

الشباب وديناميكيات العنف

إن المناقشات التي تدور في وسائل الإعلام والمجتمع بعد وقوع أعمال عنف خطيرة من قِبل الشباب تعزز غالبًا من وجهة النظر غير الموضوعية عن انتشار العنف بين الشباب.

إلا أن تورط الشباب في العنف في الحقيقة هو أمر معقد – حيث يتعرض الكثير من الشباب للعنف، بينما يمارس القليل منهم العنف (بشكل متكرر). السلوك العنيف للشباب غالبًا ما يكون عرضيًا، ويقل بازدياد العمر، حيث أن نسبة الشباب كممارسي عنف أكبر من الفتيات، لكنهم أيضًا النسبة الأكبر من ضحايا العنف. وفي سياق انحراف وإيذاء الأطفال والشباب، تكون الأعباء الاجتماعية واحتياجات المساعدة الفردية ظاهرة للعيان، الأمر الذي يفرض متطلبات خاصة على رعاية الأطفال والشباب والمؤسسات التعاونية.

يتم النظر إلى انتشار العنف بين الشباب بطريقة مشوهة، في حين أن تورط الشباب في العنف في الحقيقة هو أمر معقد.

الشباب في وضع مضغوط ديمقراطيًا

يتطرق تقرير الأطفال والشباب السابع عشر إلى حقيقة أن المجتمع الديمقراطي في ألمانيا - كما هو الحال أيضًا في الكثير من الدول الأخرى - يتعرض حاليًا لضغط من نوع خاص. فمن المعروف أن وجهات النظر المخالفة للديمقراطية يمكن أن تزداد في الأزمات الاجتماعية – خصوصًا عند غياب التمثيل والمشاركة السياسية. كما أن الشعور بالوحدة يمثل عاملًا محتملًا مهددًا للديمقراطية. وكذلك فإنه مع المشاركة المدنية المتراجعة ينخفض دعم الديمقراطية. وفي ضوء هذا يكون لتعزيز المشاركة التطوعية تأثيرًا إيجابيًا على استقرار المجتمع والديمقراطية. تواجه التربية الديمقراطية تحديات كبيرة - لأسباب ليس أقلها انتشار أساطير المؤامرات، والمعلومات الخاطئة التي تتم إدارتها بشكل عدواني في بعض الأحيان، خصوصًا عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

يُظهر الشباب في ألمانيا ثقة كبيرة في الديمقراطية. إلا أن نصفهم يشعر بفقدان الثقة تجاه المؤسسات السياسية، مثل الحكومات والأحزاب: فهي تُظهر لهم أنها قصيرة النظر وتفتقر إلى الشفافية – خصوصًا فيما يتعلق بمصالح الشباب والأجيال المستقبلية.

معظم الشباب يثقون في الديمقراطية. لكن الكثير منهم يرى أن مصالحه لا توضع في الاعتبار بالشكل الكافي من قِبل الحكومات والأحزاب.

يجب أن تعمل برامج التثقيف السياسية على دمج الشباب في عملية تنظر إلى الشباب على أنهم موارد، بدلًا من الإشارة إليهم باعتبارهم تهديدًا محتملًا للديمقراطية. فأحد عناصر التربية الديمقراطية هي أن يشعر الشباب أنهم مسموعون، وأنهم يؤخذون على محمل الجد، والأهم من ذلك أن يشعر الشباب أنهم يشاركون بجدية. أينما تكون التربية الديمقراطية ناجحة، يكون الأمر متعلقًا بنقل المسؤولية وتقاسم السلطة، لأنه يجب على كل جيل تأمين أساسات الكيان الديمقراطي ومواصلة تطويرها.

الشباب بعد الجائحة

لقد كانت تأثيرات جائحة كوفيد 19 على الشباب شديدة، وغالبًا لم يلاحظها أحد. لقد وُضعت قدرتهم على الصمود على المحك، وقد عانوا أيضًا نفسيًا في الكثير من الحالات في ظل الأعباء والقيود المستمرة. عند إجراء استطلاعات على الشباب من عمر 15 حتى 30 عامًا أثناء الجائحة، أكد ثلثا الشباب تقريبًا أنهم يعانون من الإجهاد العقلي. وتحدث 68 بالمائة عن مخاوف مستقبلية، بينما تحدث أكثر من الثلث عن مخاوف مالية. شعر الكثير من الشباب بأنهم مجرد أهداف للسياسات الوبائية، بينما تتعرَّض احتياجاتهم للتجاهل في عمليات اتخاذ القرارات السياسية

في المستقبل، يجب وضع الشباب في الاعتبار بدرجة أكبر حتى في مثل هذه الأزمات الحادة ويجب ضمان مشاركتهم في عمليات اتخاذ القرارات. يوصي تقرير الأطفال والشباب السابع عشر بشكل مبدئي بتنفيذ حقوق الحماية والمشاركة والدعم لجيل الشباب في أوقات الجائحة أيضًا، وعلى الأخص توفير عروض المشورة والدعم الميسرة، وخطط التعليم المستدام لتعويض القيود المتعلقة بالجائحة، وتأمين الاتصالات الاجتماعية المهنية وحماية الأطفال.

لقد كانت تأثيرات جائحة كوفيد 19 على الشباب شديدة، وعلى الأغلب لم يلاحظها أحد. في المستقبل يجب مراعاة احتياجات جيل الشباب بدرجة أكبر حتى في أوقات الأزمات.

إن التهديد بالحروب يزعزع شعور الكثير من الشباب بالأمان. وقطاع رعاية الأطفال والشباب مُطالب بالتعامل مع هذه المخاوف ومُطالب كذلك بإيواء ورعاية اللاجئين الشباب.

الشباب في أوقات التهديد بالحروب

لقد خلّفت الأزمات التي اندلعت في السنوات الماضية آثارًا نفسية على الكثير من الشباب؛ وبعض التغيرات التي حدثت أصبحت أساسية ودائمة. وهذا الأمر يشمل أيضًا حالات التهديد بالحروب.

أحداث مثل الحرب الروسية على أوكرانيا منذ فبراير 2022 أو الهجوم الإرهابي لحماس على إسرائيل يوم 7 أكتوبر 2023 وعواقبه، أدت إلى زيادة الوعي بإمكانية وجود حرب ذات تأثيرات مباشرة على أوروبا وألمانيا. وقد فقد الكثير من الشباب في ألمانيا الشعور بإمكانية التنشئة في بيئة تنعم بالحرية، والأمان، والسلام.

إن رعاية الأطفال والشباب مطلوبة هنا بشكل مختلف تمامًا. فبالرغم من أنها تقدم للشباب أماكن لتبادل الأفكار حول المخاوف والقلق، وكذلك أيضًا للاسترخاء وتخطيط الأنشطة الترفيهية، إلا أنها تواجه تحديات صعبة بشكل خاص فيما يتعلق بإيواء ورعاية الكثير من اللاجئين الشباب. وما تقوم به رعاية الأطفال والشباب هنا منذ سنوات، بالتعاون مع الكثير من المتطوعين له أهمية ضخمة، فهو يوضح أيضًا حدود النظام الذي - بالرغم من حركات هجرة اللاجئين العالمية المستمرة - لم يتمكن حتى الآن من بناء هياكل موثوقة ومستدامة.

الشباب وهجرة اللاجئين العالمية

تزداد أهمية تأثيرات هجرة اللاجئين العالمية على الشباب في ألمانيا وفقًا لتقرير الأطفال والشباب السابع عشر، وأصبح من الضروري التعامل معها على أنها ظاهرة دائمة.

تشير الدراسات إلى أن الشباب في ألمانيا لديهم موقف إيجابي إلى حدٍ كبير تجاه اللاجئين. إلا أن تفهم شباب اللاجئين وقبولهم يكون أقل وضوحًا بشكل خاص في المناطق التي تتميز بالتنوع الوطني-العرقي-الثقافي المحدود. ففي هذه المناطق غالبًا ما يوجد نقص في الاتصالات الضرورية، التي يمكن أن تساعد على التسامح المتبادل والتعايش المجتمعي. مع ذلك يمكن أن يكون اهتمام شباب اللاجئين المتزايد بالسياسة والمجتمع والعلوم مجديًا - كما تأمل اللجنة - في التغلب على التواصل المتسم بالخوف، والشعبوية، وتشخيص الأزمات من جانب واحد، من أجل الاستفادة من الفرص المتاحة لدولة مثل ألمانيا تعتمد بشكل كبير على الهجرة.

الشباب في ألمانيا لديهم مواقف إيجابية إلى حدٍ كبير تجاه اللاجئين. الاتصالات الشخصية تعزز من التسامح المتبادل والتعايش المجتمعي.

الشباب في العالم الرقمي والبيئات التي يؤثر فيها الإعلام

تتطرق اللجنة أيضًا إلى عمليات الرقمنة والتأثير عن طريق الإعلام والتغيرات المجتمعية والثقافية العميقة المرتبطة بذلك، كجزء من ديناميكيات التطور العالمية.

للشباب الحق في المشاركة الآمنة والسلسة في العالم الرقمي. ويجب حمايتهم من المحتويات الضارة والمعرِّضة للخطر، مع تمكينهم في الوقت نفسه من استخدام الوسائط الرقمية بطريقة مسؤولة. يكشف تقرير الأطفال والشباب السابع عشر عن تجذر التكنولوجيات الرقمية بعمق في التنظيم اليومي.

وفي السياقات التعليمية، والتفاعلات الاجتماعية للشباب: يستخدم الشباب هواتفهم الذكية باعتبارها أداة أساسية للتواصل والترفيه، ويتمتع الأطفال بالفعل بإمكانية وصول واسعة النطاق إلى الوسائط الرقمية. يمتلك نصف الشباب تقريبًا من سن 6 إلى 13 عامًا هاتفًا ذكيًا خاصًا، في حين ترتفع النسبة بزيادة الفئة السنية. تهدف وسائل التواصل الاجتماعي إلى تلبية طلبات التفاعل الملموسة، مما يؤدي إلى تعرض الأطفال والشباب إلى مخاطر مثل التضليل الإعلامي، والمحتويات المتطرفة، والتنمر الإلكتروني، والاستمالة عبر الإنترنت.

بسبب هذا التطور، تقع رعاية الأطفال والشباب تحت ضغط اتخاذ إجراءات بطريقة مزدوجة؛ إذ يجب عليها تكييف عروضها في ضوء التحديات التعليمية (الاجتماعية) المرتبطة بالرقمنة. وهو ما يشمل دمج الأماكن والمحتويات الرقمية في عمليات التعليم والتربية، لكن مع رفع مستوى الوعي بإمكانيات ومخاطر الوسائط الرقمية من ناحية أخرى. كما يجب عليها أيضًا أن تتأقلم مع التطورات السريعة. فعلى سبيل المثال، يجب ضمان توفير التجهيزات الرقمية المناسبة للمتخصصين وللمنشآت، فضلًا عن توفير الدعم المهني، الذي يُعزز من التعليم باستخدام الوسائط المتعددة ويُعزز كذلك من التعامل بكفاءة مع المخاطر.

للشباب الحق في المشاركة الآمنة في العالم الرقمي. ويجب تمكينهم من استخدام الوسائط الرقمية بطريقة مسؤولة وحمايتهم من المخاطر.

الشباب في مجتمع آخذ في الشيخوخة

يتطرق تقرير الأطفال والشباب السابع عشر إلى حقيقة أن التغير الديموغرافي لم يعد مجرد توقع بل أصبح حقيقة يومية. وأحد المؤشرات على ذلك هو المقارنة بين نسبة الشباب ونسبة الشيخوخة: فهذه المقارنة تشير إلى عدد الأشخاص الأصغر من 20 عامًا أو الأكبر من 65 عامًا مقابل كل 100 شخص تتراوح أعمارهم ما بين 20 و64. وفي عام 2019 بلغت نسبة الشباب 30،8 وبالتالي فهي أقل من نسبة الشيخوخة التي بلغت (36،4).

وبالنظر إلى نِسب الشباب في العقود الماضية يتضح البُعد التاريخي لهذا التغير في التركيبة السكانية. فقد كانت نسبة الشباب 50،8 في عام 1950، في حين كانت نسبة الشيخوخة 16،3. ومنذ عام 2006 تجاوزت نسبة الشيخوخة نسبة الشباب – وكان هذا العام بمثابة نقطة التحول في اتجاه طويل الأمد.

يؤدي التغير الديموغرافي إلى ظهور تأثيرات إيجابية وأخرى سلبية على جيل الشباب، ويثير تساؤلات حول استدامة أنظمة الرفاهية الاجتماعية للدولة.

يقل عدد الأطفال والمراهقين والشباب البالغين أكثر وأكثر مقارنةً بالعدد المتزايد لكبار السن. وفي هذه الحالة فإن كبار السن، وكذلك أيضًا الشباب يصفون علاقاتهم الشخصية مع أشخاص من الأجيال الأخرى بأنها مهمة وإيجابية ومرضية ومحفزة. يميل جيل الشباب الحالي إلى تقدير أساليب تربية آبائهم، والرجوع إليها عند وجود مشكلات. بالرغم من ذلك، فعند السؤال عن العلاقات بين الأجيال في المجتمع بالكامل تظهر تقييمات أكثر سلبية بشكل واضح، ويصبح تضارب المصالح واضحًا.

تتعلق كيفية تطور الديموغرافيا في ألمانيا بدرجة كبيرة بالقرارات التي تُتخذ في قطاعات سياسة الهجرة، وسياسة اللجوء، وسياسة التعليم، وسياسة الأسرة، والسياسة الاجتماعية. في كل هذه المجالات السياسية يجب اتخاذ قرارات ذات أهمية واسعة النطاق، يمكن أن يكون لها تأثيرات هائلة على تركيبة الأجيال ككل، وكذلك أيضًا على الأفاق المستقبلية في حياة الأجيال الشابة في مجتمع آخذ في الشيخوخة.

تعتمد فرص الحياة للأجيال الشابة في مجتمع آخذ في الشيخوخة على كيفية تشكيل السياسة للتغير الديموغرافي.

القياس وفقًا للتوقعات الخاصة: التطلعات، والخدمات، والوضع العام لرعاية الأطفال والشباب

يهتم قطاع رعاية الأطفال والشباب بمرافقة الشباب ودعمهم وتشجيعهم. وهو يتمتع برؤى ومجالات عمل ومهام متعددة. يستعرض تقرير الأطفال والشباب السابع عشر التوطين الاجتماعي لرعاية الأطفال والشباب، ويقدم نفسه في الوقت ذاته باعتباره عملاً مرجعيًا: فهو يتضمن عروضًا حول الولاية القانونية، والأسس القانونية، والفئة المستهدفة، وهياكل الدعم، والتطوير التنظيمي، والموارد البشرية، وتمويل قطاع رعاية الأطفال والشباب.

تتناول الفصول الأخرى مساهمة الشباب في قطاع رعاية الأطفال والشباب، وتتناول عمليات الرقمنة، وجميع مجالات العمل، والخدمات القانونية، والمهام الأخرى.

ويشرح التقرير بالتفصيل المهام والتحديات الراهنة لما يلي: عمل الأطفال والشباب، والعمل الاجتماعي للشباب، والعمل الاجتماعي المدرسي، والحماية التعليمية للأطفال والشباب، وتعزيز التربية في الأسرة، والمساعدات المبكرة، والرعاية النهارية للأطفال حتى سن المدرسة الابتدائية، والمساعدات في مجال التعليم، والمساعدة في دمج الأطفال والشباب أصحاب الإعاقات العقلية أو الإعاقات العقلية الوشيكة، ومساعدات الشباب البالغين، ودعم التعاون مع المنظمات الذاتية، وديوان المظالم، وتقييم المخاطر، والمساعدة في التخطيط، والحضانة الطارئة، وحماية الأطفال والشباب في المؤسسات، والمشاركة في الإجراءات أمام محاكم الأسرة، ورعاية الشباب في الإجراءات الجنائية وفي مساعدة محكمة الأحداث، والوصاية الرسمية، والرعاية والمساعدة الرسمية، والتبني، والجودة، والتخطيط لرعاية الشباب، والتعاون. تم تخصيص فصول إضافية لسياسات الأطفال والشباب الوطنية والأوروبية أو الدولية، وكذلك للتربية الديمقراطية في مجال رعاية الأطفال والشباب.

التحديات الراهنة

تكشف اللجنة عن أن الكثير من الأمور قد حدثت في العقود الماضية بهدف توسيع نطاق الحقوق والخدمات وغير ذلك من المهام الخاصة برعاية الأطفال والشباب. يزداد الطلب على ذلك منذ عدة سنوات - وأحد العوامل المهمة في هذا السياق هو ضغط التغيرات الاجتماعية. يجب الاعتراف بأن رعاية الأطفال والشباب تعمل بكامل طاقتها بالرغم من الحالات الاستثنائية غير المتوقعة في السنوات الأخيرة. ويعمل المتخصصون مع الأطفال والمراهقين والشباب البالغين وأسرهم بكثير من الالتزام الشخصي، ويقدمون المساعدة والدعم المصمم خصيصًا لتلبية احتياجاتهم.

إن رعاية الأطفال والشباب تعمل بكامل طاقتها بالرغم من الحالات الاستثنائية في السنوات الأخيرة، إلا أنها تصطدم بشكل متزايد بحدود ما هو في المتناول.

بالرغم من ذلك، تتحقق قصة نجاح رعاية الأطفال والشباب بشكل متزايد في ظل الظروف الصعبة، ومن المؤكد أن النمو الكمي للعروض والخدمات يُلقي بظلاله على تصميمها النوعي. فضلًا عن ذلك، فمن الواضح أن أزمات تنشئة الشباب تنعكس تقريبًا على رعاية الأطفال والشباب. وفي ظل هذه الخلفية يحلل التقرير، إلى أي مدى تحقق رعاية الأطفال والشباب توقعاتها الخاصة في الحد من عدم المساواة الاجتماعية أو على الأقل في التعويض عن عواقبها بشكل جزئي.

ترى اللجنة أن رعاية الأطفال والشباب تواجه تحديًا في أن تصبح أفضل مما هي عليه الآن، وفي المساهمة بدورها في تحقيق التنشئة العادلة لجميع الشباب، وعدم إعادة إنتاج عدم المساواة الاجتماعية في هياكلها الخاصة. إن رعاية الأطفال والشباب لا غنى عنها في تنشئة الشباب من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن خدماتها لا تفيد جميع الشباب بنفس القدر الضروري لتحقيق التنشئة العادلة. وترى اللجنة أن الحفاظ على رعاية الأطفال والشباب وتوسيع نطاقها المحتمل يعتمد على عدة أمور، من بينها اتخاذ قرارات توزيع الميزانية اعتمادًا على احتياجات الشباب والأسر.

الأسس القانونية

الأساس القانوني المركزي لرعاية الأطفال والشباب هو المجلد الثامن لقانون الشؤون الاجتماعية (SGB VIII). تحدد المادة 1 من المجلد الثامن لقانون الشؤون الاجتماعية أن لكل شاب الحق في تعزيز تطوره، وفي التنشئة ليصبح شخصية مستقلة ومسؤولة وقادرة اجتماعيًا. وبالتبعية، يحق له تجنب العيوب أو الحد منها. علاوةً على ذلك، ولضمان حماية الأطفال، فإن المهمة السيادية لمكتب الوصاية منصوص عليها في بداية القانون.

المادة 1 من المجلد الثامن لقانون الشؤون الاجتماعية: لكل شاب الحق في تعزيز تطوره، وفي التنشئة ليصبح شخصية مستقلة ومسؤولة وقادرة اجتماعيًا.

وتعرّض المجلد الثامن لقانون الشؤون الاجتماعية منذ تقديمه للعديد من التنقيحات، التي أدت من ناحية إلى توسيع الحقوق القانونية، وأدت من ناحية أخرى إلى توضيح التدوينات القانونية، وذلك على سبيل المثال في مجال حماية الطفل. وقد أُجري التنقيح الأخير الأكبر والأكثر شمولًا عام 2021 من خلال قانون تمكين الأطفال والشباب. حيث أدخل هذا التنقيح إصلاحات على المجلدَ الثامن لقانون الشؤون الاجتماعية من خلال إجراء تحسينات على حماية الطفل، وتعزيز الأطفال والشباب الذين ينشؤون في أسر حاضنة أو في مؤسسات المساعدة التعليمية، مع توفير المزيد من الوقاية لهم في أماكنهم وإتاحة المشاركة والهيكلة الشاملة بشكل أساسي لرعاية الأطفال والشباب.

إن دمج خدمات رعاية الأطفال والشباب أصحاب الاحتياجات الخاصة وغيرهم الذي يجري حاليًا تحت مظلة رعاية الأطفال والشباب لن يمكنه تقديم الحل لجميع حالات عدم المساواة الاجتماعية، لكنه يمثل خطوة مهمة على طريق تحقيق المزيد من المشاركة، وفقًا لرأي اللجنة. وقد بدأ الناس بالفعل في السير على هذا الطريق في أماكن عدة.

التمويل

زادت نفقات رعاية الأطفال والشباب لأكثر من الضعف خلال الفترة ما بين 2012 و2022، فارتفعت من 32،2 لتصل إلى 65،8 مليار يورو. تعود هذه الزيادة إلى عدة أسباب من بينها العروض الإضافية للرعاية النهارية للأطفال، والزيادة العالية في استخدام خدمات وهياكل رعاية الأطفال والشباب. في المتوسط، تعادل تكاليف رعاية الأطفال والشباب خُمس النفقات الاجتماعية لإحدى البلديات. ويُعد أكبر مجال للنفقات هو الرعاية النهارية للأطفال، يلي ذلك المساعدات في مجال التعليم، وعمل الأطفال والشباب، والعمل الاجتماعي للشباب.

تعتمد رعاية الأطفال والشباب على التمويل الكافي والأمان التخطيطي المناسب لتتمكن من تنفيذ مهامها ومواجهة الأزمات. وفقًا للتقرير، يجب أن يرتبط توسيع الخدمات بنمو مالي، حتى يمكن ضمان تقديم العروض وضمان جودة الخدمات، وعدم مواصلة (إعادة) إنتاج ظروف اجتماعية غير متكافئة.

حتى تتمكن من تنفيذ مهامها المتزايدة، فإن رعاية الأطفال والشباب تعتمد على التمويل الكافي والأمان التخطيطي المناسب.

الموارد البشرية

يظهر التوسع في رعاية الأطفال والشباب بوضوح شديد في عدد الموظفين. فقد تضاعف العدد في الفترة ما بين 2007/2006 و2021/2020 إلى حوالي 1،2 مليون موظف (بخلاف المتطوعين). يشير هذا إلى أنه: يُنظر إلى رعاية الأطفال والشباب باعتبارها مجال عمل جذاب. كذلك يندرج علم التربية والعمل الاجتماعي ضمن مجالات العمل الأكثر جذبًا لاهتمام الشباب عند اختيار المهنة.

مع ذلك، هناك احتياج كبير إلى العمالة المتخصصة المؤهلة. إن الأهمية المتزايدة لرعاية الأطفال والشباب، وإنشاء استحقاقات لخدمات التعليم والرعاية، والجهود المبذولة لتقديم عروض عالية الجودة، كل هذا يرتبط بالحاجة المتزايدة إلى العمالة المتخصصة. وتُمثل تلبية هذا الطلب أحد أكبر التحديات في جميع مجالات العمل – لا سيما في وقت يتميز بالنقص المتزايد في العمالة المتخصصة بشكل عام، والمرتبط بأسباب ليست فقط ديموغرافية.

يندرج علم التربية والعمل الاجتماعي ضمن مجالات العمل الأكثر جذبًا لاهتمام الشباب. بالرغم من ذلك، تحتل المهن ذات الصلة برعاية الأطفال والشباب المراتب الأولى والثانية في التصنيف الخاص بأكبر نقص في العمالة المتخصصة.

تحتل المهن ذات الصلة برعاية الأطفال والشباب المراتب الأولى والثانية في التصنيف الخاص بأكبر نقص في العمالة المتخصصة. وقد ذكرت اللجنة أن من بين الأسباب الأخرى لنقص العمالة المتخصصة في رعاية الأطفال والشباب ظروف العمل الصعبة، مثل أوقات العمل وفرص الترقي والرواتب. وبسبب النقص في العمالة المتخصصة تحدث زيادة في عمليات العزل الاجتماعي حتى في إطار رعاية الأطفال والشباب، لأن الآباء النشطين وواسعي الاطلاع يتفوقون على سبيل المثال في المنافسة على الحصول على أماكن (الرعاية) القليلة للغاية.

إن التغلب على هذا النقص في العمالة المتخصصة لا يحتاج إلى تدخل السياسة والهيئات العامة على جميع المستويات فحسب، بل ويحتاج أيضًا إلى أنظمة التعليم، ومقدمي الخدمة المستقلين، والمؤسسات المستقلة، فضلًا عن المنظمات المتخصصة والتكتلات. ونظرًا للمنافسة القائمة بين أصحاب العمل، فيجب أن تتكيف رعاية الأطفال والشباب مع الاحتياجات المتغيرة للموظفين. كما يحتاج الأمر مزيدًا من الاعتراف المجتمعي بالأنشطة التي تتم في قطاع رعاية الأطفال والشباب.

توجد إمكانية لجذب الأشخاص أصحاب الخلفية المهاجرة إلى التعليم في المدارس المتخصصة (المهنية) وإلى التعليم العالي. وفقًا لتقدير اللجنة، لا يمثل موظفو رعاية الأطفال والشباب حتى الآن بشكلٍ عام تنوع الفئة المستهدفة. وأخيرًا وليس آخرًا، يجب مواجهة ضعف معايير العمالة المتخصصة عن طريق استخدام برامج لتدريب الموظفين واكتسابهم والحفاظ عليهم.

بصفة عامة، يوضح تقرير الأطفال والشباب السابع عشر أن النقص في العمالة المتخصصة يمثل رابع الأزمات - بجانب الجائحة، والتهديدات بالحروب، والتغير المناخي - التي تؤثر سلبًا وبقوة على الوضع الحياتي للشباب وعلى أولياء أمورهم القانونيين، وكذلك على هياكل وخدمات رعاية الأطفال والشباب بشكل خاص.

يمكن أن يتمتع الشباب بالطمأنينة والثقة – إرشاداتٌ توجيهية لرعاية الأطفال والشباب، وتوصياتٌ في مجالات السياسة، والعلوم، والممارسة المهنية

تفترض اللجنة أنه يجب على رعاية الأطفال والشباب في المقام الأول عدم تعريض مصداقيتها للخطر، إذا كانت ترغب في المساهمة في تعزيز الثقة الاجتماعية في المستقبل أيضًا. إلا أن تعريض المصداقية للخطر يحدث عندما ينظر الشباب وأسرهم ومقدمو الخدمة والعمالة المتخصصة إلى موثوقية رعاية الأطفال والشباب باعتبارها أمرًا هشًا يسهل كسره، وكذلك عندما يكون رأي العامة فيها أنها تتحمل أكثر من طاقتها.

يحدد تقرير الأطفال والشباب السابع عشر أنه يجب على رعاية الأطفال والشباب إثبات جدارتها بالثقة من خلال

1. أن تعتبر نفسها مسؤولة عن جميع الشباب والأسر، لكن ليست مسؤولة عن جميع المشكلات الاجتماعية،
2. أن تركز على الحق في التنشئة الخالية من العنف،
3. أن تكون مسؤولة عن المشاركة ودعم التزام الشباب،
4. أن تتوافق أعمالها مع تنوع الشباب والبالغين، وأن تشجع بقوة على مشاركة جميع الشباب،
5. أن توفر بنية تحتية موثوقة للشباب، وأن تطالب بذلك أيضًا،
6. أن تسلك طرقًا متعددة لتصبح صاحب عمل جذاب،
7. أن تتعامل على أسس علمية، وأن تكون منفتحة للمعارف الجديدة،
8. أن تواكب الرقمنة، وأن تتدبر في إمكاناتها بشكل نقدي،
9. أن تكون الجهة الممثلة لمصالح الشباب المعززة للديمقراطية،
10. أن تكون صديقة للمناخ.

تتبع توصيات التقرير الخاصة بالسياسة (الحكومة الاتحادية، والولايات، والبلديات)، والممارسة المهنية، والعلوم، هذه الإرشادات التوجيهية مباشرةً. وهي تهدف إلى توضيح الظروف الإطارية السياسية والمهنية، التي تسمح لرعاية الأطفال والشباب بأن تكون قادرةً على تحقيق مطالبها في تمكين الشباب مع توفير الطمأنينة والثقة، وذلك بالتعاون مع العديد من الجهات الفاعلة.

رعاية الأطفال والشباب هي المسؤولة عن جميع الشباب والأسر، لكن ليست مسؤولة عن جميع المشكلات الاجتماعية

وفقًا لتقرير الأطفال والشباب السابع عشر يجب على رعاية الأطفال والشباب توفيق عروضها باستمرار تبعًا لاحتياجات الشباب وظروفهم الحياتية – وحتى ينظر إليها العامة باعتبارها ليست مجرد مؤسسة وسيطة، وإنما أيضًا باعتبارها مؤسسة إيجابية وداعمة. وتقع مسؤولية هذه المهمة على عاتق جميع المستويات في الدولة، وهي لا تتضمن فقط اللوائح القانونية، وإنما أيضًا تمكين هذه اللوائح والتحقق من الامتثال لها.

يتوجه الطلب بشكل خاص إلى الحكومة الاتحادية وفقًا لمسؤوليتها التشريعية، عندما يتعلق الأمر بحق الشباب في الحصول على رعاية الأطفال والشباب. وفي هذا السياق فقد حدثت الكثير من الأمور في العقود الماضية فيما يتعلق بتوسيع نطاق الحقوق والخدمات وغير ذلك من المهام الخاصة برعاية الأطفال والشباب. كما ظهرت في السنوات الأخيرة العديد من المبادرات على مستوى الولايات (مثلاً في سياق التوسع في تقديم المساعدات المبكرة، والرعاية النهارية للأطفال، وحماية الأطفال، وفي سياق سياسة الأطفال والشباب)، والتي تحتاج إلى الحفاظ عليها أو توسيعها.

لكن المشكلة التي ما تزال قائمة حتى الآن هي عدم المشاركة المتساوية لجميع الشباب في هذه الإنجازات. وهذا الأمر يرتبط بشكل رئيسي بالدوائر القانونية المتنافسة داخل إطار القانون الاجتماعي الألماني الاتحادي. إن ضرورة الإصلاح الملحة للوصول إلى تشريع مصمم بشكل شامل بالفعل لرعاية الأطفال والشباب تكمن في الإدماج المتساوي للشباب والأسر ذات تجارب الهجرة أو أصحاب الاحتياجات الخاصة.

وحتى ينعكس التصور الذاتي لرعاية الأطفال والشباب على واقعها الفعلي، فإن المُطالب بذلك في المقام الأول هي البلديات. فيجب تطبيق عروضها المنتظمة وكذلك عروض وخدمات المساعدة والدعم في أوضاع معيشية معينة على جميع الشباب بشكلٍ متساوٍ. وتتم مخالفة ذلك عند عدم تنفيذ المهام بالكلية أو تنفيذ الحد الأدنى منها فقط نظرًا إلى نقص الموارد المالية، طالما لا توجد مطالبة قانونية فردية. ولكي تتمكن من الوفاء بمسؤوليتها الشاملة، والتزام الضمان، والامتثال لموقف الجهة الضامنة بموجب قانون مساعدة الشباب، يجب على البلديات توفير موارد مالية كافية، وتحديد الأولويات المناسبة بنفسها. ففي جميع الأحوال، تندرج رعاية الأطفال والشباب ضمن النطاق الرئيسي للإدارة الذاتية المحلية.

وحتى تتمكن رعاية الأطفال والشباب من أداء وظيفتها ومسؤوليتها المناصرة لجميع الشباب وأسرهم، تكون بحاجة أيضًا إلى مقدمي خدمة مستقلين وأقوياء. فمقدمو الخدمة هؤلاء يلعبون دورًا حاسمًا في تجهيز الخدمات والدعم، لأنهم يمكنهم في أغلب الأحيان الاستجابة بمرونة خاصة لمتطلبات الشباب والأسر، والمساعدة في تنفيذ الحقوق القانونية والالتزامات الموضوعية.

من الضروري أيضًا وجود علاقات عامة قوية على جميع المستويات الاتحادية، والتي تضع مساهمات رعاية الأطفال والشباب في التنشئة العادلة في بؤرة الاهتمام. يمكن أيضًا أن يساهم هذا الأمر في تصحيح الصورة المنتشرة بقوة لمكاتب رعاية الشباب البلدية بين العامة باعتبارها سلطات تدخل فقط.

بالرغم من ذلك، يوضح تقرير الأطفال والشباب السابع عشر أيضًا أنه: يجب على رعاية الأطفال والشباب - بجانب التزاماتها تجاه الشباب والأسر - أن تتعرف على حدود اختصاصاتها، وأن تحدد بوضوح مسؤوليات الجهات الفاعلة المجتمعية الأخرى وتطالبها بالقيام بها.

تركز رعاية الأطفال والشباب على الحق في التنشئة الخالية من العنف

يتمتع الأطفال والشباب بالحق في التنشئة الخالية من العنف. ومن المهم أن يعرف الأطفال والشباب بأنفسهم، وبالأخص جميع البالغين من حولهم، هذا الحق ويعترفوا به ويلتزموا بتنفيذه. إلا أنه لا يمكن حتى الآن افتراض توفر المعرفة المناسبة في كل مكان، بما في ذلك معرفة إمكانيات الدعم والمشورة في حالة التعرض لتجربة عنف – لا بين الأطفال والشباب ولا بين البالغين الذين يدعمونهم. وفقًا للتقرير، يجب هنا على الحكومة الاتحادية، والولايات، والبلديات، ومقدمي الخدمة، والمتخصصين، والعلماء اتخاذ المزيد من الإجراءات.

لقد اتخذت الحكومة الاتحادية منذ 2010 خطوات مهمة وقدمت مساهمة كبيرة على طريق تحقيق تنشئة خالية من العنف. إلا أنه ينبغي وفقًا لتقرير الأطفال والشباب السابع عشر الاستمرار في تعزيز تدابير مكافحة الاعتداء الجنسي على الأطفال على وجه الخصوص (بما في ذلك تنفيذ الاستقصاءات الدورية، والتزامات الإبلاغ، واستقرار خدمات الرعاية للمتضررين)، وكذلك التحقق من كيفية مواجهة جميع أشكال العنف الأخرى بشكل مستهدف.

توصَى الولايات بتقديم مساهماتها في التنفيذ القانوني والمالي والهيكلي للتنشئة الخالية من العنف، وذلك على سبيل المثال عن طريق تقديم خطط عمل ملموسة ضد العنف، وتوفير المنتديات الاستشارية ومنتديات المشاركة للمتضررين. كذلك ينبغي وضع الإدراك الواعي وتعزيز الإشراف المنزلي في الاعتبار. كما أن التعامل مع حوادث العنف يقع في نطاق مسؤولية الولايات. ويجب هنا أيضًا تنظيم فرص اكتساب المعرفة والمهارات من خلال التدريب، والدراسة، والتعليم التكميلي والمستمر.

على مستوى البلديات، تواجه رعاية الأطفال والشباب تحدٍ هائل، ألا وهو الوفاء بواجب الحماية الخاص بها في ظل نقص العمالة. كما أنه من المطلوب أيضًا تنفيذ التعاون الفعال متعدد التخصصات، وإجراء التقييمات الدورية لمفاهيم الحماية المحلية. كذلك يجب التأكد من مشاركة رعاية الأطفال والشباب بنفسها في تطوير مفاهيم الحماية.

تتحمل رعاية الأطفال والشباب مسؤولية المشاركة وتدعم التزام الشباب

يُعد الحق في المشاركة أمرًا أساسيًا غالبًا ما يتم الوفاء به بدرجة غير كافية وفقًا لتقرير الأطفال والشباب السابع عشر – حتى مع ملاحظة أن مشاركة الشباب في الأعوام الماضية شهدت ارتفاعًا على جميع المستويات السياسية وكذلك في قطاع رعاية الأطفال والشباب. توصي اللجنة بمواصلة التوسع في تنسيقات المشاركة وتأمينها، ومواصلة التعامل بشكل نقدي ذاتي مع ممارسة المشاركة (عدم المشاركة) الخاصة. ويُعد ترسيخ حقوق الطفل في القانون الأساسي إحدى الخطوات السياسية، التي يلزم على الحكومة الاتحادية والولايات اتخاذها.

علاوةً على ذلك، يوصى التقرير بتوسيع فرص مشاركة الشباب وتقديم الشكاوى في مؤسسات مساعدة الأطفال والشباب (حتى لغير المقيمين)، وتأمينها بشكل أكبر مما هي عليه. كما ينبغي الاستماع إلى الشباب سواء في لجان رعاية الأطفال والشباب أو في غيرها من الهيئات السياسية التي تتعامل مع قضاياهم، وإتاحة الفرصة لهم لإبداء آرائهم. يجب أن تلتزم الهيئات المعنية بمعالجة المطالب التي يتحدث عنها الشباب، والنظر بجدية في مصالحهم في عملية صنع القرار. كما يجب أيضا مراعاة مصالح واحتياجات الشباب بشكل أكثر منهجية عند إعداد التقارير المتعلقة بالأطفال والشباب والتقارير الاجتماعية.

يجب ألا يقتصر دعم التزام الشباب على توفير فرص المشاركة فحسب، بل يجب أيضًا ضمان توفير التمويل الكافي لهيكليات المشاركة المراعية للتنوع، للقضاء على حواجز الوصول التي تمنع الشباب المحرومين.

يجب أن يكون قبول وممارسة العمل التطوعي متاحًا لجميع الشباب، كما يجب دعم المنخرطين في العمل التطوعي بالمشورة المرافقة لهم. ومن المهم على الأقل تعزيز الثقة في التزام الشباب، والاعتراف بهذا الالتزام، ودعمه، ومنح الشباب سلطة اتخاذ القرار. ويتطلب هذا الأمر الدعم النشط من البالغين والمؤسسات، التي تعزز من مشاركة الأطفال والشباب عن طريق الموارد والعروض التعليمية.

توجه رعاية الأطفال والشباب نشاطها بشكل يتوافق مع تنوع الشباب والبالغين، وتشجع بقوة على مشاركة جميع الشباب

إن الالتزام بجعل حقوق الطفل معيارًا للنشاط السياسي للجميع، يعني - وفقًا لتقرير الأطفال والشباب السابع عشر - تعطيل علاقة السيرة الذاتية بعدم المساواة المرتبطة بالأصل، واتخاذ إجراءات ضد الاستبعاد من المشاركة العائد إلى العمر، أو الفئة الاجتماعية، أو الإعاقة، أو الانتماء الوطني-العرقي-الثقافي، أو الجنس، أو التوجه الجنسي، أو الدين، أو الأيدولوجيا.

تصف اللجنة الحد من العيوب التعليمية بكونه أمرًا حاسمًا عند مكافحة الفقر - بجانب الأمن المالي الأساسي. وهنا يُطلب من الولايات على وجه الخصوص وبشكل عاجل، ضمان إجراء إصلاحات جذرية للنظام المدرسي الألماني. وتهدف إحدى التوصيات الأخرى للجنة إلى توفير الإقامة الآمنة وآفاق الاندماج الموثوقة لشباب اللاجئين – مع مراعاة الرعاية النهارية للأطفال، والمدارس، والتدريب، والعمل. كذلك تعتمد إمكانيات المشاركة في كثير من الأحيان على مقر السكن. ولذا توصي اللجنة بدعم مساحات المعيشة المحلية وسياسة سوق الإسكان النشطة للتغلب على التفاوتات المكانية الاجتماعية.

يُطلب من مقدمي الخدمات لرعاية الأطفال والشباب عدم الاكتفاء بالمطالبة المستمرة بوضع سياسة لمشاركة الشباب والأسر فحسب، بل وأن يسألوا أنفسهم دائمًا بشكل نقدي، إلى أي مدى يشاركون في الحد من العيوب الاجتماعية أو التحيزات الموافقة لذلك.

توفر رعاية الأطفال والشباب بنية تحتية موثوقة للشباب، وتطالب بذلك أيضًا

يوضح تقرير الأطفال والشباب السابع عشر أن الأطفال والشباب وأسرهم لديهم الحق في المطالبة برعاية أطفال وشباب موثوقة ومعاصرة. فينبغي أن تكون قادرة على الاستجابة للاحتياجات المتغيرة، وتعزيز موارد الشباب، وعدم الاكتفاء بالتعامل مع المشكلات. وفي أوقات الأزمات يجب على رعاية الأطفال والشباب الاستمرار في تقديم خدمات موثوقة، اعتمادًا على إدارة سياسية ترى في رعاية الأطفال والشباب داعمًا مهمًا للتماسك الاجتماعي.

توصي اللجنة بتوفير موارد مالية كافية ومنح الأولوية لسياسة متوافقة مع الشباب والأسرة على مستوى الحكومة الاتحادية والولايات والبلديات، بحيث يمكن تجاوز حدود اختصاصات الإدارات. ويشمل هذا أيضًا تكثيف التعاون مع مقدمي الخدمات الآخرين ومع القطاعات المجتمعية الأخرى - على سبيل المثال مع قطاع الصحة والتعليم، والمساعدة على الاندماج، والطب النفسي للأطفال والشباب، وكذلك أيضًا مع المنظمات الذاتية للفئة المستهدفة. أشكال التعاون هذه تتطلب توضيحًا مُلزمًا للمسؤوليات والأدوار، واتخاذ موقف تقديري تجاه القدرة على الأداء وتجاه الكفاءة المهنية لكل شريك في التعاون. علاوةً على ذلك يجب أن يكون التعاون راسخًا من الناحية الهيكلية، وبالتالي مستقلًا عن الاتصالات الشخصية. وينبغي ألا يكون تنفيذ التعاون «أمرًا إضافيًا»، بل يجب توفير الموارد الخاصة به، والمعايير المهنية، والتقييم المستمر.

تُعتبر لجان رعاية الأطفال والشباب في الولايات والبلديات إحدى أدوات الإدارة المهمة. ويجب وفقًا للتقرير، دعمها في القيام بمهمتها، وتقييم الاحتياجات بشكل مهني، وتحديد هياكل العروض المصممة خصيصًا لتلبية الاحتياجات. يشير تقرير الأطفال والشباب السابع عشر أيضًا إلى أهمية التخطيط لرعاية الأطفال والشباب، والذي يُهمَّش غالبًا مقارنةً بمجالات الخدمات الأخرى لرعاية الأطفال والشباب، وبالتالي يُجهَّز له على نحوٍ سيء. لكن يظل بإمكان سياسة (رعاية) الأطفال والشباب على مستوى البلديات المساهمة بشكل حيوي للغاية في موثوقية البنية التحتية وذلك عن طريق اتخاذ الإجراءات المبنية على الإثباتات الكافية. يتطلب هذا الأمر وضع خطط تعتمد في أسسها على بيانات البلدية، والتي لا تتوفر دائمًا الموارد البشرية الكافية لجمعها. وهذا النقص في المعلومات المعتمدة على البيانات يمكن أن يؤدي إلى عواقب هائلة على مشروعية رعاية الأطفال والشباب في البلدية.

تجد العديد من الأفكار الجديدة طريقها إلى التنفيذ عن طريق منهجيات النمذجة التي تُدعَم على جميع المستويات الاتحادية. بالرغم من ذلك، توصي اللجنة بزيادة التركيز على مسألة، كيف يمكن تغيير الهياكل التنظيمية أيضًا من خلال منهجيات النمذجة.

رعاية الأطفال والشباب تسلك طرقًا متعددة لتصبح صاحب عمل جذاب

يوضح تقرير الأطفال والشباب السابع عشر أن: العمالة المتخصصة تمثل أحد الموارد المركزية لتقديم عروض وخدمات رعاية الأطفال والشباب. ويُعد النقص في العمالة المتخصصة أحد التحديات المركزية التي تواجه جميع مجالات العمل. لذا، توصي اللجنة بتنفيذ استراتيجية شاملة ومتعددة المجالات ومراقَبة إحصائيًا، لاكتساب العمالة المتخصصة والحفاظ عليها.

يجب على رعاية الأطفال والشباب الاستجابة لذلك عن طريق اتخاذ مجموعة متنوعة من التدابير، لتواصل كونها مجال توظيف جذاب، ولتضمن توفير معايير الجودة العالية - على سبيل المثال تقديم الأجر المناسب، وتوفير ظروف عمل جيدة، والمرافقة الحريصة عند تغيير المهنة، وخيارات التعليم المستمر والتكميلي المناسبة. ومن المهم أيضًا تجنب عدم المهنية، ودعم تنوع الموظفين.

يجب على رعاية الأطفال والشباب أن تضع نفسها في مكانة صاحب العمل المسؤول، الذي لا يكتفي بالاهتمام بالتنوع والمهنية فحسب، بل ويهتم أيضًا بشكل نشط بتقدير ودعم موظفيه. وعلاوةً على ذلك، تُعتبر المتابعة العلمية للحاجة إلى العمالة المتخصصة أمرًا ضروريًا لإدارة القدرات التدريبية في المعاهد العالية والمدارس المتخصصة (المهنية) بشكل يعتمد على الاحتياجات.

أخيرًا وليس آخرًا، فمن المهم الحصول على متطوعين، وتأهيلهم، ومرافقتهم. وينبغي توفير الموارد المالية والبشرية الكافية لمواصلة تدريبهم. ويجب الحد من العقبات التي تمنع الوصول، والعوائق التي تحول دون القيام بالأنشطة التطوعية. وحسب اللجنة، يجب توفير أشكال رسمية للاعتراف بالمشاركة التطوعية – وذلك مثلًا عن طريق بدل العمل التطوعي، أو التعويض عن خسارة الإيرادات النسبية، أو خيارات الإعفاء، أو الاعتراف بالعمل التطوعي باعتباره مساهمة شخصية بالمعنى المقصود في قانون الإعانات المالية.

يشجع تقرير الأطفال والشباب السابع عشر أيضًا على فتح باب المناقشة حول كيفية تصميم لوائح الامتثال لمتطلبات العمالة المتخصصة في الولايات الاتحادية بشكل أكثر توحيدًا في مجالات العمل المختلفة. وفي الوقت نفسه يجب التعامل مع متطلبات العمالة المتخصصة بعناية، لأن إضعاف معايير العمالة المتخصصة لن يؤدي - وفقًا للجنة - إلى جذب عمالة متخصصة جديدة إلا بدرجة محدودة. ويجب عدم الاكتفاء بعمليات نشر وتوسيع كتالوجات العمالة المتخصصة إلى «الأسفل» فحسب، بل ويجب أيضًا زيادة جاذبية رعاية الأطفال والشباب باعتبارها سوق عمل لمجموعة متنوعة من التدريبات الأكاديمية ذات الصلة.

ويجب أيضًا على رعاية الأطفال والشباب استخدام الإمكانيات التي يتيحها قانون هجرة العمالة المتخصصة لجذب العمالة المتخصصة الجديدة التي لا تحمل جواز سفر ألمانيًا. ويجب على الأشخاص الموجودين بالفعل في ألمانيا على وجه الخصوص أن يكونوا مؤهلين أو مُعاد تأهيلهم بشكل مناسب. لكن، تظل هناك العديد من الصعوبات الخاصة بالاعتراف بالمؤهلات، والتي يجب التغلب عليها.

رعاية الأطفال والشباب تواكب الرقمنة وتتدبر في إمكاناتها بشكل نقدي

سوف يُقاس كذلك مدى نجاح مواصلة التطور المستقبلي لرعاية الأطفال والشباب، وفقًا للتقرير السابع عشر للأطفال والشباب، من خلال مدى الاستفادة من فرص الرقمنة مع تقليل المخاطر المرتبطة بها في الوقت نفسه.

يجب على مقدمي الخدمات التعامل بنشاط مع الرقمنة، وكذلك دمج الحلول الرقمية في الهياكل الإدارية والتعليمية بشكل منطقي. تظهر هنا إحدى التحديات، المتمثلة في تصميم الخدمات الرقمية، التي يمكن الوصول إليها بسهولة، ولا تستبعد مجموعات معينة. يجب ربط البنى التحتية التقنية مع معايير إلزامية، لتوفير مساحات تواصل آمنة للبيانات وآمنة قانونيًا للوفاء بمتطلبات رعاية الأطفال والشباب. هذا الأمر يجعل من الضروري أيضًا متابعة التطورات النقدية-الانعكاسية، مثلًا في مجال تحويل البيانات وإنشاء الخوارزميات واستخدام الذكاء الاصطناعي (AI)، وعواقب هذه الأمور (خصوصًا بالنسبة للمجموعات المحرومة)، وتقديم المشورة إلى الجهات الفاعلة في مجال رعاية الأطفال والشباب فيما يخص هذه الموضوعات. يجب تضمين العمليات الرقمية للتوثيق والتقييم واتخاذ القرار بطريقة مهنية تجعل المنطق التقني خاضعًا للمنطق المهني، وتراعي الموضوعات الأخلاقية عند تطوير البرمجيات واستخدامها.

تؤكد اللجنة على ضرورة وجود استراتيجية شاملة للحكومة الاتحادية والولايات، يمكن من خلالها دعم البنية التحتية الرقمية وتجهيزات رعاية الأطفال والشباب ماليًا وهيكليًا، وتوفير أمن عند التعامل وأمن بيانات مهني وقانوني، وتأمين وتعزيز تطويرات المفاهيم والمؤهلات المتعلقة بالرقمنة للمتخصصين. ويجب دعم التعليم التكميلي والمستمر للمتخصصين، حتى يصبح بإمكانهم إدارة تحديات الرقمنة بكفاءة، وتوفير الدعم المناسب للشباب وأسرهم.

تتعامل رعاية الأطفال والشباب على أسس علمية وهي منفتحة للمعارف الجديدة

يجب أن تكون رعاية الأطفال والشباب ذات أُسس علمية. ولا ينبغي عليها الاكتفاء باستخدام نتائج الأبحاث لإضفاء الشرعية على أعمالها، بل يجب عليها أيضًا أن تنظر إليها كأداة للتفكير النقدي ومواصلة التطور. ويجب أن يكون بإمكان العمالة المتخصصة الاعتماد على المعرفة الحديثة والمختبرة، للتصرف بشكل جدير بالثقة.

يوصي تقرير الأطفال والشباب السابع عشر أيضًا بتوسيع إحصائيات رعاية الأطفال والشباب وتعزيز البحث المستقل حول موضوعات رعاية الأطفال والشباب والفئة المستهدفة، التي تهتم بأمور عدم المساواة الاجتماعية والتنوع بدرجة أكبر.

فضلًا عن ذلك، تتم الإشارة إلى أهمية متابعة العلوم الاجتماعية وإعداد التقارير المنتظمة المتعلقة بالأطفال والشباب والتقارير الاجتماعية. كذلك: يجب على الشباب الاندماج بشكل أكبر في أبحاث الأطفال والشباب. وأخيرًا وليس آخرًا، توجد حاجة إلى تنوع الأساليب للتعامل مع المتطلبات المعقدة لرعاية الأطفال والشباب بشكل مناسب في سياق التحولات الاجتماعية والسياسية.

رعاية الأطفال والشباب هي الجهة الممثلة لمصالح الشباب والمعززة للديمقراطية

يؤكد تقرير الأطفال والشباب السابع عشر على أهمية التربية الديمقراطية النشطة مع إتاحة فرص المشاركة السياسية لجميع الشباب. وتقدم رعاية الأطفال والشباب مساهمتها في هذا السياق على شكل عروض تشاركية، يمكن من خلالها للشباب التعرف على الفاعلية الذاتية واكتساب القيم الديمقراطية. وهنا يُطلب من جميع مقدمي خدمات رعاية الأطفال والشباب تحمل مسؤولياتهم، ومواصلة تطوير عروضهم، والتوصل إلى أشكال مبتكرة.

ويُطلب من الإداريين على وجه الخصوص أن يكونوا بمثابة قدوة وممثلين للمهنية ذات التوجه الديمقراطي، التي تتسع للعمل الشفاف والداعي للمشاركة. توصي اللجنة بشكل مبدئي بمزيد من التأهيل للعمالة المتخصصة في مجال تعزيز الديمقراطية وهيكلة التنوع. كما يجب دعم العمالة المتخصصة بشكل أفضل عند دفاعهم عن النظام الأساسي الديمقراطي الحر، ووقوفهم ضد التضليل والكراهية المرتبطة بالجماعات.

لكن، يجب أيضًا على رعاية الأطفال والشباب الانخراط سياسيًا في جميع المجالات السياسية. وعلى أية حال فإن رعاية الأطفال والشباب ليست محايدة سياسيًا: فهي تقف ضد الكراهية، والإقصاء، والمواقف المعادية للديمقراطية، والكراهية المرتبطة بالجماعات، وتدافع عن سيادة القانون، والديمقراطية، والتنوع.

رعاية الأطفال والشباب صديقة للمناخ

يوضح تقرير الأطفال والشباب السابع عشر أن الشباب في ألمانيا يعانون من آثار تغير المناخ بشكل متزايد. ويطالب الكثير منهم بعمل سياسي أكثر اتساقًا، وتتعلق انتقاداتهم في المقام الأول بما يرونه تنفيذًا غير كافٍ لاتفاقية باريس للمناخ.

يجب أن تنظر رعاية الأطفال والشباب إلى نفسها باعتبارها جزءًا من الحل. وهكذا يجب بشكل مبدئي فحص القوانين، واللوائح، والمبادرات في مجال رعاية الأطفال والشباب، للتحقق من كونها تتناسب مع أهداف الاستدامة البيئية.

مطلوب من مقدمي الخدمات التعامل بشكل أكثر كثافة مع موضوع العدالة المناخية والاستدامة. ويجب عليهم تناول هذا الأمر في الإرشادات التوجيهية الخاصة بهم، ودمجه في أعمالهم اليومية، ومواءمة البنى التحتية والمباني الخاصة بهم وفقًا لذلك، وتنظيم مجالات مثل التنقل والتغذية بما يتناسب مع ذلك. كما يجب عليهم أيضًا توفير أماكن للشباب، يمكنهم فيها تعلم ومناقشة كيفية الاستجابة بفاعلية لتغير المناخ وتعزيز التنمية المستدامة. وأخيرًا يجب تكثيف البحث في مجال تغير المناخ والعدالة المناخية في سياق رعاية الأطفال والشباب، بهدف تطوير منهجيات وتدابير ذات أساس قوي للتغلب على هذا التحدي العالمي.

مشاركة الشباب في تقرير الأطفال والشباب السابع عشر

في تقارير الأطفال والشباب الخاصة بالحكومة الاتحادية ينبغي الاهتمام بالمجموعات المختلفة وبوجهات النظر المختلفة للشباب. ويمكن أن يحدث هذا، بصفة عامة، في جميع مراحل إنشاء التقرير. كذلك ينبغي إشراك الشباب بشكل مباشر باستخدام تنسيقات مختلفة. إلا أن هذه المشاركة المطلوبة يجب أن تراعي الشروط المحددة للجنة التي تعمل بسرية، وتراعي المتطلبات القانونية. ونتيجةً لذلك تكتب اللجنة على سبيل المثال التقرير بمفردها، وتكون المسؤولة عنه.

إجمالًا أشركت اللجنة حوالي 5400 شاب تتراوح أعمارهم ما بين خمسة و27 عامًا في القضايا المختلفة.

عند إعداد تقرير الأطفال والشباب السابع عشر تم إيلاء أهمية كبيرة لمشاركة الشباب واسعة النطاق. وللحصول على رؤى واضحة لاحتياجات ووجهات نظر الشباب والوضع الحياتي الحالي لهم، قامت اللجنة بتنفيذ عشر ورش مشاركة مع مجموعات مستهدفة مختارة وعقدت جلسة استماع مع الشباب المشارك. ومن الجدير بالملاحظة أن اللجنة تلقت العديد من الملاحظات حول عملية المشاركة في جميع أنحاء البلاد، والتي تم تنفيذها في المواقع من قِبل متخصصين ومجموعات ذاتية التنظيم بالاستعانة بالدليل الإرشادي لورش العمل تحت شعار «لا يمكن الحديث عنا دون مشاركتنا». إجمالًا أشركت اللجنة حوالي 5400 شاب تتراوح أعمارهم ما بين خمسة و27 عامًا في القضايا المختلفة. وعلاوةً على ذلك، فقد كلفتهم بإجراء تقييم ثانوي شامل لعملية المشاركة السابقة، ووضعت نتائجها في الاعتبار.

كانت الموضوعات الأكثر أهمية للشباب هي: أهمية الأسرة والصداقات في الحياة، وتخطيط الأنشطة الترفيهية، ومشاركة المجتمع المدني، ووجهات النظر حول التعليم والنظام التعليمي، والصحة العقلية للشباب، والتحديات وتجارب التمييز المتعلقة بالتنوع الجندري والجنسي، والتجارب في سياقات اللجوء والهجرة، والأزمات الاجتماعية والعالمية، والمشاركة وفرص المشاركة، وكذلك الشباب باعتبارهم الفئة المستهدفة من رعاية الأطفال والشباب.

لقد استخدمت اللجنة نتائج مشاركة الشباب المتنوعة والتي تم تقييمها بعناية، باعتبارها شريحة تصحيحية وتفسيرية لاستنتاجاتها. كما تم تلخيص النتائج في قسم منفصل بالتقرير. وفي نهاية المطاف، لم يكن بالإمكان تنفيذ جميع الأبعاد المهمة بشكل رئيسي لدى اللجنة والخاصة بالمشاركة الناجحة للأطفال والشباب بشكل كامل – المكان، والتصويت، والجمهور، والتأثير. إلا أن المعارف المكتسبة من مشاركة الشباب في إعداد تقرير الأطفال والشباب السابع عشر توفر نقاط انطلاق للهيكلة المستقبلية، وترسيخ، ومواصلة تطوير عمليات المشاركة هذه - في إعداد التقارير الاجتماعية بشكل عام، وكذلك في تقارير الأطفال والشباب القادمة بشكل خاص.

أعضاء لجنة الخبراء الخاصة بتقرير الأطفال والشباب السابع عشر

أ. د. سابينه أندرسن
جامعة جوته في مدينة فرانكفورت أَم ماين (نائبة رئيس مجلس الإدارة)

لورنتز بار
وكيل وزارة الأطفال والشباب والأسرة والمساواة والهجرة والاندماج في ولاية شمال الراين وستفاليا (نائب رئيس مجلس الإدارة)

أ. د. كارين بوليرت
جامعة مونستر، مجموعة العمل لرعاية الأطفال والشباب – AGJ (الرئيسة)

أ. د. بيتر كلوس
مؤسسة جامعة هيلدسهايم

أ. د. يورج فيشر
جامعة إرفورت للعلوم التطبيقية

ماريون فون تسور جاتن
الجمعية العامة للمساواة

أ. د. بنديكت هوبمان
جامعة سيجن

أ. د. دافينا هوبليش
المعهد العالي براين ماين

أ. د. ناديا كوتشر
جامعة كولونيا (حتى نوفمبر 2022)

دومينيك رينجلر
مركز كفاءة براندنبورغ لمشاركة الأطفال والشباب

أ. د. فيليب ساندرمان
جامعة لويفانا في مدينة لونيبورغ

د. تاليا سوزن
الرابطة الاتحادية لرعاية العمال

أ. د. مارتين فاتزلافيك
المعهد العالي بهانوفر

د. جابريله فايتسمان
مجلس الشباب البافاري

إعداد تقرير الأطفال والشباب الخاص بالحكومة الاتحادية

تفي الحكومة الاتحادية بالتزامها وفقًا للمادة 84 من المجلد الثامن لقانون الشؤون الاجتماعية من خلال تقديم تقارير الأطفال والشباب إلى مجلس النواب الألماني (البوندستاغ) ومجلس الولايات الاتحادي (البوندسرات) في كل دورة تشريعية حول «وضع الشباب وتطلعات وخدمات رعاية الشباب»، وإبداء الرأي فيها. وبجانب الاستطلاع والتحليل، ينبغي أن تتضمن التقارير اقتراحات لمواصلة تطوير رعاية الأطفال والشباب. كما يجب أن يتضمن كل ثالث تقرير نظرة عامة على الوضع العام لرعاية الأطفال والشباب.

تقدم تقارير الأطفال والشباب دوافع مهمة يكون لها تأثير يتجاوز الفترة التشريعية المعنية. وتمثل موضوعات للحوارات السياسية المتخصصة على مستوى الاتحاد والولايات والبلديات، وموضوعات للحوارات في مجالات العلوم والممارسة المهنية.

يُعد تقرير الأطفال والشباب هو التقرير الأكثر تقليدية وفي الوقت ذاته هو التقرير الوحيد ذو الأساس القانوني في نطاق مسؤولية الوزارة الاتحادية لشؤون الأسرة والمسنين والنساء والشباب. تكلف الوزيرة الاتحادية لشؤون الأسرة والمسنين والنساء والشباب نيابةً عن الحكومة الاتحادية لجنة مستقلة تضم سبعة خبراء على الأقل لإعداد التقرير. تضم الحكومة الاتحادية إلى تقرير لجنة الخبراء تعليقًا يضم الاستنتاجات التي تراها ضرورية، وترسلهما إلى مجلس النواب الألماني (البوندستاغ) ومجلس الولايات الاتحادي (البوندسرات).

تقارير الأطفال والشباب الخاصة بالحكومة الاتحادية منذ 1965

- البوندستاغ الألماني: تقرير الشباب الأول. مطبوعة البوندستاغ IV/3515. بون، 1965،06،14.
- البوندستاغ الألماني: تقرير الشباب الثاني. مطبوعة البوندستاغ V/2453. بون، 1968،01،15.
- البوندستاغ الألماني: مهام وفاعلية مكاتب الشباب في جمهورية ألمانيا الاتحادية. تقرير الشباب الثالث. مطبوعة البوندستاغ VI/3170. بون، 1972،02،23.
- البوندستاغ الألماني: مشاكل التنشئة الاجتماعية للشباب العاملين في جمهورية ألمانيا الاتحادية - العواقب على رعاية الشباب وسياسة الشباب. تقرير الشباب الرابع. مطبوعة البوندستاغ 8/2110. بون، 1978،09،19.
- البوندستاغ الألماني: تقرير حول تطلعات وخدمات رعاية الشباب. تقرير الشباب الخامس. مطبوعة البوندستاغ 8/3685. بون، 1980،02،20.
- البوندستاغ الألماني: تحسين تكافؤ الفرص للفتيات في جمهورية ألمانيا الاتحادية. تقرير الشباب السادس. مطبوعة البوندستاغ 10/1007. بون، 1984،02،15.
- البوندستاغ الألماني: رعاية الشباب والأسرة - تطور خدمات رعاية الشباب الداعمة للأسرة ووجهات نظرها. تقرير الشباب السابع. مطبوعة البوندستاغ 10/6730. بون، 1986،12،10.
- البوندستاغ الألماني: تقرير حول تطلعات وخدمات رعاية الشباب. تقرير الشباب الثامن. مطبوعة البوندستاغ 11/6576. بون، 1990،03،06.
- البوندستاغ الألماني: تقرير حول حالة الأطفال والشباب، وتطور رعاية الشباب في الولايات الاتحادية الجديدة. تقرير الشباب التاسع. مطبوعة البوندستاغ 13/70. بون، 1994،12،08.
- البوندستاغ الألماني: تقرير حول الوضع الحياتي للأطفال، وخدمات رعاية الأطفال في ألمانيا. تقرير الشباب العاشر. مطبوعة البوندستاغ 13/11368. بون، 1998،08،25.
- البوندستاغ الألماني: تقرير حول الأوضاع المعيشية للشباب، وخدمات رعاية الأطفال والشباب في ألمانيا. تقرير الأطفال والشباب الحادي عشر. مطبوعة البوندستاغ 14/8181. برلين، 2002،02،04.

- البوندستاغ الألماني: التعليم، والرعاية، والتربية قبل وأثناء المدرسة. تقرير الأطفال والشباب الثاني عشر. مطبوعة البوندستاغ 15/6014. برلين، 2005،10،10.
- البوندستاغ الألماني: المزيد من الفرص للتنشئة الصحية. تقرير الأطفال والشباب الثالث عشر. مطبوعة البوندستاغ 16/12860. برلين، 2009،04،30.
- البوندستاغ الألماني: تقرير حول الحالة المعيشية للشباب، وخدمات رعاية الأطفال والشباب في ألمانيا. تقرير الأطفال والشباب الرابع عشر. مطبوعة البوندستاغ 17/12200. برلين، 2013،01،30.
- البوندستاغ الألماني: تقرير حول الحالة المعيشية للشباب، وخدمات رعاية الأطفال والشباب في ألمانيا. تقرير الأطفال والشباب الخامس عشر. مطبوعة البوندستاغ 18/11050. برلين، 2017،02،01.
- البوندستاغ الألماني: تقرير حول وضع الشباب، وتطلعات وخدمات رعاية الأطفال والشباب في ألمانيا. تقرير الأطفال والشباب السادس عشر - تعزيز التربية الديمقراطية في سن الطفولة والشباب. مطبوعة البوندستاغ 19/24200، برلين، 2020،11،11.

طلب وتنزيل تقارير الأطفال والشباب

يمكن تنزيل تقرير الأطفال والشباب السابع عشر والتقارير السابقة عبر الرابط http://pdok.bundestag.de مع ذكر رقم مطبوعة البوندستاغ.

في حالة وجود أسئلة أو عند الرغبة في الحصول على أي معلومات بخصوص تقارير الأطفال والشباب الخاصة بالحكومة الاتحادية، يُرجى التواصل مع:

مكتب تقارير الأطفال والشباب

معهد الشباب الألماني
Nockherstraße 2
81541 München
هاتف: 0-306 62 089
بريد إلكتروني: info@dji.de

يقع مقر مكتب تقارير الأطفال والشباب التابع للحكومة الاتحادية في معهد الشباب الألماني، وتموِّله الوزارة الاتحادية لشؤون الأسرة والمسنين والنساء والشباب (BMFSFJ).

الإعداد

الوزارة الاتحادية لشؤون الأسرة والمسنين والنساء والشباب
Glinkastraße 24
10117 Berlin
هاتف: 0-555 18 030
بريد إلكتروني: poststelle@bmfsfj.bund.de

معهد الشباب الألماني
Nockherstraße 2
81541 München
هاتف: 0-306 62 089
بريد إلكتروني: info@dji.de

بيانات النشر
يُعد هذا الكتيب جزءًا من أعمال العلاقات العامة بالحكومة الاتحادية؛ يتم توفيره بشكل مجاني، وليس مخصصًا للبيع.

الناشر:
Bundesministerium
für Familie, Senioren, Frauen und Jugend
Referat Öffentlichkeitsarbeit
11018 Berlin
www.bmfsfj.de

مكتب الاختصاص:
Publikationsversand der Bundesregierung
Postfach 48 10 09
18132 Rostock
هاتف: 2721 272 18 030
فاكس: 2721 272 10 18 030
هاتف لغة الإشارة: gebaerdentelefon@sip.bundesregierung.de
البريد الإلكتروني: publikationen@bundesregierung.de
www.bmfsfj.de

في حالة وجود المزيد من الاستفسارات يمكن استخدام هاتف الخدمة الخاص بنا: 130 179 20 030
الاثنين–الخميس: من الساعة 9 حتى الساعة 18
فاكس: 4400-555 18 030
بريد إلكتروني: info@bmfsfjservice.bund.de

الرقم الحكومي الموحد: 115*

رقم العنصر: 5BR601
إصدار: سبتمبر 2024، الطبعة الأولى
التصميم: www.zweiband.de
حقوق الصور: ص. 3 BMFSFJ/Laurence Chaperon؛ ص. 8 uschools؛ ص. 11 FG Trade؛ ص. 13 JackF؛
ص. 16 bodnarchuk؛ ص. 19 Halfpoint؛ ص. 23 alvarez؛ ص. 27 Cyclopes Photographie؛ ص. 28 andreswd؛
ص. 30 South_agency؛ ص. 33 Drazen Zigic؛ ص. 35 LordHenriVoton؛ العنوان، ص. 36 SolStock؛
ص. 38 andriano_cz؛ ص. 40 StockPlanets
الطباعة: MKL Druck GmbH & Co. KG

* في حالة وجود أي أسئلة عامة لجميع المكاتب والجهات الحكومية يمكنك استخدام الرقم الحكومي الموحد 115 للتواصل. وفي المناطق المشاركة، يمكنك التواصل على الرقم 115 من يوم الاثنين وحتى يوم الجمعة في الفترة ما بين الساعة 8 والساعة 18. يمكن التواصل على الرقم 115 من الشبكة الأرضية وكذلك عبر شبكات الجوال بالتعريفة المحلية، وبالتالي بشكل مجاني مع خدمة السعر الثابت. يمكن للأشخاص الذين يعانون من الصمم الحصول على المعلومات عن طريق عنوان SIP115@gebaerdentelefon.d115.de. يمكنك معرفة ما إذا كان بالإمكان الوصول إلى الرقم 115 في منطقتك، وكذلك الحصول على معلومات إضافية حول الرقم الحكومي الموحد عن طريق http://www.d115.de.

www.bmfsfj.de

facebook.com/bmfsfj

x.com/bmfsfj

linkedin.com/company/bmfsfj

youtube.com/@familienministerium

instagram.com/bmfsfj